



نحو نظرية جديدة لتفسير أعمال البنوك: النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة

بوشيخي بوحوص
استاذ جامعي - جامعة مستغانم- الجزائر

ملخص

نهدف من خلال هذا المداخلة إلى التعرف على النظريات المفسرة لعمل البنوك. فالنظرية الأولى هي: " نظرية القروض التجارية" ثم جاءت "نظرية التبديل" - إمكانية التحويل -، وبعد ذلك " الدخل المتوقع، أما النظرية الرابعة فهي " نظرية إدارة الخصوم". في حين أن النظرية الخامسة هي نظرية إدارة الأصول والخصوم معاً. وأما النظرية السادسة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التوريق، كما سوف نحاول استنباط نظرية متوافقة مع مقاصد الشرائع السماوية فيها خير للبشرية قاطبة. (منتج جديد للتمويل الشخصي)

Abstract :

The goal from this article is to identify the theories that explain the work of banks . So, The first theory is: " Theory of commercial loans" , Then came "the switching theory" -The possibility of conversion- , After that came "expected income", Then the fourth theory is "Theory of liability management". While the fifth theory is "theory of management both of assets and liabilities" , Then the sixth theory is " originate-to-distribute model" , it depends on the technique of securitization and we will try to extract a theory compatible with the purposes of divine religions in which is the best of all mankind. New product for personal finance

الكلمات المفتاحية : النظريات ، القروض التجارية ، الدخل المتوقع، التوريق، قروض بدون فائدة

المقدمة :

تحتل البنوك والأسواق المالية دور ريادي في تمويل الاقتصاد، حيث تعتبر البنوك والأسواق المالية حلقة الاتصال بين المقرضين والمقترضين وبدونهما تصبح الحياة الاقتصادية ضرباً من المحال . فهي تعمل على تعبئة المدخرات وتوزيعها على شكل قروض لمختلف قطاعات الاستثمارات. أما الأسواق المالية فهي المكان الذي تعرض فيه الأوراق المالية من أسهم وسندات



وأدوات مالية مبتكرة للراغبين في الاستثمار ولقد شهد القطاع المالي العالمي العديد من المستجدات المتلاحقة و عرف الكثير من النظريات والتطورات.

وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة العولة المالية، و تحرير الأنظمة المصرفية و المالية في كثير من الدول **من التدخل و القيود الحكومية**، و اتجاه البنوك التجارية إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقه من اجل تعظيم الربح و الفرص و المكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في التسعينات من القرن الماضي، و افرز تيارا من المنافسة و التوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي. و لقد صاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي والأسواق المالية على المستوى العالمي، التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، و استفادة البنوك التجارية والأسواق المالية منه في نظم الاتصال و نظم الدفع وكذلك ظهور أدوات مالية عديدة في مختلف أسواق المال من ضمنها منتجات التوريق الناتجة من توريق مختلف بنود ميزانية البنك التجاري و من هذا المنطلق تأتي إشكالية البحث كالتالي :

-هل توجد نظرية نموذجية يمكن الاعتماد عليها في تفسير أعمال البنوك ؟
الفرضيات :

-تدرجت البنوك التجارية في تطبيق النظريات حسب التطور التاريخي.

-الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في تطبيق النظرية الحديثة "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها".

الهدف :

يهدف البحث إلى استعراض مختلف النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية حسب التطور التاريخي ثم تسليط الضوء على تطبيقات النظرية الحديثة في مجال تمويل القروض العقارية ومحاولة استنباط نظرية متوافقة مع مقاصد الشرائع السماوية فيها خير للبشرية قاطبة .
أهمية البحث :هذا البحث يركز على أحد المواضيع المصرفية الحديثة وهي نموذج إبرام القروض ثم توزيعها ودور هذه النظرية في تعزيز الأداء المصرفي وتنشيط الاستثمار المؤسسي للمصارف وبالتالي تعزيز دورها في سوق الأوراق المالية والذي سيؤدي إلى تحقيق التكامل بين القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية . أن البحث يتعدى في حدوده إلى النظام المصرفي ككل وأن هذا البعد لتأثير البحث يعطيه أهمية كونه يندرج في إطار الاتجاهات التي تسهم في تطوير وتعزيز أداء البنوك التجارية.

منهجية البحث

تتوزع جهود هذا البحث على جانبين رئيسيين:

جانب نظري: ينصرف إلى صياغة وتحليل الإطار العام للنظريات المفسرة للعمل المصرفي .

جانب عملي: يعتمد على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة لغرض الوقوف على سبل محاكاة تطبيق نظرية "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامه في قطاعات المصارف معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والاستنتاج في البحث العلمي.

وللإجابة عن إشكالية البحث نتبع العناصر الأساسية التالية:

- النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .
- النظرية الحديثة " نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " بالولايات المتحدة الأمريكية. ثم استنباط النظرية العامة للبنوك .

المحور الأول : النظريات التقليدية المفسرة لأعمال البنوك التجارية .

سنحاول من خلال هذا المحور استعراض مختلف هذه النظريات

أولاً: نظرية القروض التجارية :تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك البنوك التجارية، من حيث التطور التاريخي، متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية ،و بأفكار آدم سميث (ADEM SMITH) المجسدة في كتابه "ثروة الأمم". و جاءت فكرة هذه النظرية بسبب انشغال البنوك التجارية بتجسيد السمات الثلاثة " الربحية والسيولة و الأمان".^١

١- الإطار الفكري و التاريخي لنظرية القروض التجارية: وإذا كان المذهب الكلاسيكي يمثل الإطار الفكري لنظرية القروض التجارية، فإن للتطورات التاريخية أثرها الواضح في بلورة هذه النظرية و تطويرها، حيث توطدت تعاليمها في القرن التاسع عشر(ق١٩) في إنجلترا ، ف: " عندما انتصرت الثورة الصناعية وأصبحت التجارة خاضعة للصناعة، صارت لرأسمالية المصرفية في خدمة الصناعة أيضا...، هناك تؤكد بتكامل النظام المصرفي مع الاقتصاد القومي،

٢- فرضيات نظرية القروض التجارية: تتضمن النظرية مجموعة من الفرضيات أهمها:

- إن توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين .
- إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته و توسيعها مستقبلا .
- إن موارد البنك التجارية في معظمها، ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت
- إن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل .
- إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار .

٣- مضمون نظرية القروض التجارية : تتضمن نظرية القروض التجارية ما يلي :

- الاعتماد على قروض تسدد نفسها (Self-liquidating) : أي أنها قروض موجهة إلى السلع الحقيقية، بما يضمن استردادها، مثل : المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض. إذن ، فالبنوك التجارية "تقتصر في قروضها على المدة

القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق المالية والمعاملات التجارية، وهذه الأخيرة تتميز بدورة قصيرة لرأس المال، والقروض قصيرة الأجل ألا يتجاوز أجلها مدة سنة، وأن تكون موسمية ومتكررة...^٢

-الاعتماد على قروض آلية : (Self regulating) :

إن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القروض، وهنا لا يطرح أي مشكل ما دامت قروض البنك مقتصرة على قطاعات التجارة والصناعة والزراعة^٣.

٤ - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية

الأصول Actif	الخصوم Passif
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	١-الودائع
١-الأوراق التجارية المخصومة	٢-قروض من البنوك والبنك المركزي
٢-سندات الخزينة العمومية	٣- خصوم أخرى.
٣- القروض التجارية	٤- رأس المال
٤- القروض الموسمية	
- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية) .	

المصدر: من إعداد الباحث

أصول البنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية يجب أن تقتصر على بنود معينة هي مجال عمله تتمثل في الأوراق التجارية المخصومة وسندات الخزينة العمومية والقروض التجارية والموسمية لتحقيق السيولة والربحية والأمان.

٥- الانتقادات الموجهة لنظرية القروض التجارية: تتلخص هذه الانتقادات فيما يلي :

-إن الاقتصار على القروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية .

- لم يعد مفهوم السيولة محصورا في الأوراق التجارية قصيرة الأجل ، إنما: "لا تختلف الأوراق المالية طويلة الأجل مثلا عن الأوراق التجارية من هذه الناحية، إذا ما توفرت الأسواق المالية .

- إن وجود رقابة حكومية وبنوك مركزية تعمل على سلامة قرارات وإجراءات الإقراض، تزيل أسباب اقتصار البنوك على القروض التي تسدد نفسها - وكان هذا أمرا مقبولا في القرون الماضية-.

- إن النظرية تخلق بين السيولة للبنك الواحد، والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل، فإن السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير.

-إن توجيه القروض التجارية إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية أكيدة للبنك، باعتبار أن بعض السلع لا تصرف لأسباب مختلفة، الشيء الذي يؤدي بالبنك إلى صعوبة استرجاع مستحقته.

-إن إقصاء المستهلكين من الحصول على قروض، يتجاهل حقيقة كونهم وراء شراء السلع الحقيقية، وبالتالي حرمانهم من قروض يعني تعثر المنتجين أمام مستحقات البنوك^٤.

ثانيا: نظرية التبادل Théorie d'échange

لما كانت نظرية "القروض التجارية" عرضة للعديد من الانتقادات نتيجة لكون: "هذه الأفكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، لذلك ظهرت نظرية "القروض التجارية" في صورة جديدة أطلق عليها "نظرية التبادل".^٥

١. المقومات الأساسية لنظرية التبادل (إمكانية التحويل)

تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك التجاري، من خلال عدم الاقتصار على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية - كما جاء في نظرية القروض التجارية - ، فهي لا ترى أن هذه الأخيرة غير صالحة، بل توصي بتنوع العمليات البنكية من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة، أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، لأن تقنية التنويع تحافظ على جودة السيولة.

٢. فرضيات نظرية التبادل: نفس فرضيات نظرية القروض التجارية الخمسة بإضافة الفرضية السادسة المتمثلة في: مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبادل، والقدرة على بيع الأوراق.

٣ - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية التبادل.

Passif الخصوم	Actif الأصول
١- الودائع	- الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)
٢- قروض من البنوك والبنك المركزي	١- الأوراق المالية
٣- خصوم أخرى.	٢- الأوراق التجارية المخصومة
٤- رأس المال	٣- سندات الخزينة العمومية
	٤- القروض التجارية
	٥- القروض الموسمية و القروض المتوسطة
	- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ أن البنك التجاري أضاف بندين هما الأوراق المالية لحل مشكلة السيولة بتبديلها والقروض المتوسطة الموجهة لشراء آلات الإنتاج وبالتالي مساهمة البنك في التنمية .

٤. الانتقادات الموجهة لنظرية التبادل : هناك انتقادات عديدة أهمها :

- عندما تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة -حالة الأزمات- ، فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل، لكون جميع البنوك تعرض ما يمتلكه منها للبيع. إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لدى البنك التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب على القروض غير المتوقع.



- إن الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر فادحة

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع Théorie du revenu estimer

تنطلق هذه النظرية بانتقاد النظريتين ، وهي تقضي بـ "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد"، فنظرية الدخل المتوقع لا ترى أي ضمان في أن بعض القروض قصيرة الأجل، وخاصة تلك المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، لأن "السلعة لا تباع نفسها". ومن هنا ذهبت نظرية الدخل المتوقع إلى تبني عمل البنوك التجارية بالقروض طويلة الأجل، والتعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين على حد سواء^١.

١. أسس نظرية الدخل المتوقع :

تقوم نظرية الدخل المتوقع على عدة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :

- مقدار الدخل المتوقع : إن منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدم القرض في تمويله، لا على النشاط ذاته، "فإذا كان هناك احتمال كبير في توليد دخل عن النشاط يكفي لخدمة الدين، حينئذ ينبغي الموافقة على القرض، بصرف النظر عن طول فترة الاقتراض. أي ما إذا كانت طويلة الأجل، أو قصيرة الأجل".

- عدم التفرقة بين المدى الطويل وال المدى القصير : اعتبارا لمدى الدخل المتوقع فإن النظرية تقر بعدم صلاحية المفاضلة بين القروض طويلة والقروض قصيرة الأجل. فقد تكون هناك قروضا للمدة الطويلة لمشروعات متوقع نجاحها..

-عدم التفرقة بين زبائن البنك التجاري : فإن البنوك التجارية لا ترى أي سبب يجعل منها تقتصر في منح القروض على فئة التجار، وهكذا يمكن لها "أن تمنح قروضا لرجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين، والقروض العقارية..... الخ

٢. فرضيات نظرية الدخل المتوقع: نفس فرضيات نظرية التبدل الستة بإضافة الفرضية السابعة المتمثلة في أن منح القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع.

٣ - الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية الدخل المتوقع .

الأصول Actif	الخصوم Passif
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	١-الودائع
١- الأوراق المالية	٢-قروض من البنوك والبنك المركزي
٢- الاوراق التجارية المضمونة	٣- خصوم أخرى.
٣-سندات الخزينة العمومية	٤- رأس المال
٤- القروض التجارية	



	٥- القروض الموسمية ٦- القروض المتوسطة و الطويلة ٧- القروض الاستهلاكية ٨- القروض العقارية - الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).
--	--

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الميزانية نلاحظ أن نظرية الدخل المتوقع أضافت لبنود الميزانية، بنود جديدة تتمثل في القروض الطويلة والقروض العقارية والاستهلاكية وكل هذه القروض ذات دخل متوقع وأكد.

رابعا : نظرية إدارة الخصوم *théorie de gestion des passifs*

تعدّ "نظرية إدارة الخصوم" وليدة الفكر الحديث في إدارة الخصوم، الذي يشجع البنوك التجارية على تدعيم مواردها المالية، بالاعتماد على مفردات جانب الخصوم^٦ :

1. مقومات نظرية إدارة الخصوم :

- اعتماد جانب الخصوم كمصدر للسيولة: فعلى خلاف النظريات الثلاثة الأولى التي تعتمد على جانب الأصول في تقديم الائتمان، فإن هذه الأخيرة تضيف إمكانية البنك الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية (مثل إصدار السندات).

- تعدد إمكانيات حل أزمة السيولة: ترى النظرية الحديثة -نظرية إدارة الخصوم- : "أن على البنك في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة". -التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة.- الاقتراض من البنوك الأخرى.- اقتراض الأموال العامة والحكومية.- إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية.

٢- فرضيات نظرية إدارة الخصوم: نفس فرضيات نظرية الدخل المتوقع السبعة بإضافة الفرضية الثامنة المتمثلة في: أن الخصوم تعتبر مصدر لحل أزمة السيولة

٣- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم

الأصول Actif	الخصوم Passif
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق) ١- الأوراق المالية ٢- الأوراق التجارية المضمومة ٣- سندات الخزينة العمومية ٤- القروض التجارية ٥- القروض الموسمية	-الودائع ١-٢-٢-١ وداائع جارية ١-٣-٣-١ شهادة وداائع لأجل ١-٤-٤-١ شهادة وداائع التوفير ١-٥-٥-١ شهادة وداائع بإشعار ٢-قروض من البنوك والبنك المركزي

٦- القروض المتوسطة و الطويلة	٣- حسابات المراسلين والبنوك الدائن
٧- القروض الاستهلاكية	٤- شيكات و حوالات مستحقة الدفع
٨- القروض العقارية	٥- سندات مصدرة من البنك
- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية).	٦- الاحتياطات
	٧- خصوم أخرى.
	٨- رأس المال

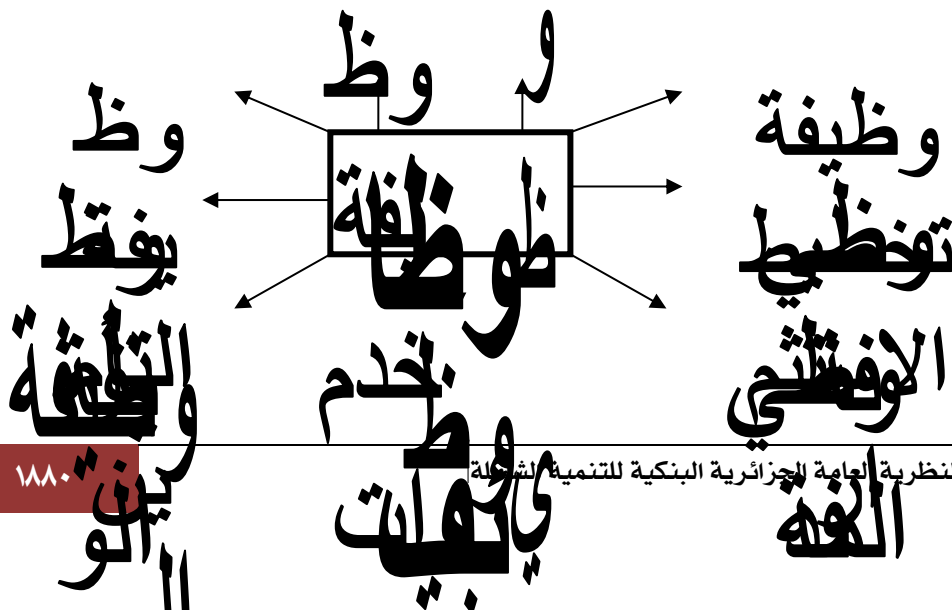
المصدر: من إعداد الباحث

حسب هذه النظرية أصبحت للميزانية بنود مفصلة خاصة من جانب الخصوم لحل مشكلة السيولة وبالتالي التوسع في الإقراض وتحقيق الأرباح. ومن ذلك الوقت ظهرت البنوك المتخصصة في كل القطاعات: بنوك صناعية، بنوك فلاحيه، بنوك إقليمية محلية، بنوك عقارية، بنوك التجارة الخارجية الخ.

خامسا - نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو(النظرية الشاملة):

شهد حقل الإدارة المصرفية خلال العقدين الأخيرين نموذا مصرفيا مهما هو نموذج إدارة الخصوم والأصول معا، بل إن البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي^٩ حسب نظرية إدارة الخصوم (النظرية الرابعة) في كثير من الدول، وإنما أصبحت توسع نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالنظرية الخامسة سهلت تحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة حيث أن إدارة الأموال في ظل الصيرفة الشاملة هي طريق للتفكير فهي تعزز التفكير لدى المدراء حول الأشياء المحيطة بهم وتجعل التطبيق المصرفي متميز في علاقته بالبيئة المحيطة بالمصرف بكل متغيراته و مستجدياتها في المجالات المختلفة وخاصة في تقديم القروض طويلة الأجل والاستثمار والعمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والسوق المالية^٩

والشكل التالي يوضح نشاط المصرف الشامل بوصفه Full - service Banking .





١. مقومات نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو النظرية الشاملة :

- تقوم نظرية إدارة الخصوم والأصول معا على عدة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :
- التقديم لكل أنواع الخدمات المالية والمصرفية إي الانتقال من التخصص إلى الشمول .
 - الاحتفاظ بأسهم الشركات المؤسسة كاستثمارات للمصرف .
 - تبني كل ما هو مبدع وجديد وحث على الابداع في المجالات المالية والمصرفية .
- ٣- فرضيات نظرية إدارة الخصوم والأصول معا (النظرية الخامسة) :- نفس فرضيات نظرية إدارة الخصوم بالإضافة إلى ثلاث فرضيات يمكن توضيحها بالاتي: -منافسة المؤسسات الغير المصرفية . -تلبية حاجات ورغبات الزبائن على أساس المفهوم الحديث للتسويق .
- مسايرة مفهوم العولة المالية Globalization . وتطور السوق النقدية والمالية الدولية .
- ٤- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم والأصول معا

الأصول Actif	الخصوم Passif
-الأرصدة النقدية الحاضرة (الصندوق)	-الودائع
١- الأوراق المالية والأسهم المحتفظ بها والأسهم المعد للبيع	١-٢-ودائع جارية
٢- الأوراق التجارية المضمومة	١-٣-شهادة ودائع لأجل
٣-سندات الخزينة العمومية	١-٤- شهادة ودائع التوفير
٤- القروض التجارية	١-٥- شهادة ودائع بإشعار
٥- القروض الموسمية	٢-قروض من البنوك والبنك المركزي
٦- القروض المتوسطة و الطويلة	٣-حسابات المراسلين والبنوك الدائن
٧-القروض الاستهلاكية	٤-شيكات و حوالات مستحقة الدفع
٨- القروض العقارية	٥- سندات مصدره من البنك
٩-بطاقة الائتمان	٦-الاحتياطات
١٠- منتجات التوريق من الأسواق المالية	٦-١-احتياطي قانوني
١١- منتجات سوق التأمين .	٦-٢-احتياطي خاص
١٢-القروض الموجهة للطلبة	٧- خصوم أخرى.
- الأصول الثابتة (المباني والأدوات المكتبية) .	٨-رأس المال

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ أن ميزانية البنك حسب النظرية الخامسة تطور ليضيف بنود أخرى تتمثل في امتلاك البنك لأسهم محتفظ بها كاستثمارات للمصرف وأخرى معد للبيع وأيضا بطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون السيادية للدول النامية ومنتجات التأمين (الحياة،الحوادث،الحرائق)



المحور الثاني : نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها originate-to-distribute

أما النظرية السادسة والأخيرة فهي نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها التي تعتمد على تقنية التوريق التي تعني إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو صكوك أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية أي تحويل الديون المستحقة تجاه مدينيه إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وبالتالي يزيد حجم ونوع هذه الأوراق والمضاربين عليها الأمر الذي يساهم في تطوير البورصة وإنعاش حركة التداول بها. والتوريق الذي بدء يتجلى منذ ١٩٧٠. حيث تمكنت البنوك من توريق (تسيل) مختلف بنود أصول ميزانيتها المتمثلة في القروض الاستهلاكية، القروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية، محفظة السندات، بطاقات الائتمان، القروض الموجهة للطلبة، القروض العقارية. والحصول في الحال على السيولة. وهذا يعني طريقة حديثة في إعادة التمويل. ففي النظريات السابقة كانت البنوك تقدم القروض من خلال الودائع التي بحوزتها ومختلف بنود الخصوم، وتنتظر أجال التسديد وقد تتعرض لمختلف الإخطار. لكن بفضل هذا النموذج (originate-to-distribute) الذي يعتمد على التوريق فالبنك ينقل مختلف الأخطار إلى السوق ويتحصل على التمويل اللازم يسمح هذا النموذج (إبرام القروض ثم توزيعها) للبنوك ببيع السندات لمجموع متنوعة من المستثمرين، كما يسمح تحول البنوك من مجرد تقديم القروض والاحتفاظ بها في الميزانية إلى غاية تسديد القروض وتحمل مخاطر (معدل الفائدة، عدم التسديد، تجميد الأموال) إلى تقديم القروض ثم التنازل عنها أي بيعها إلى مستثمرين في السوق المالي وهكذا التخلص من المخاطر السابقة الذكر وتحقيق السيولة وتطور هذا النموذج إلى البحث عن مستثمرين ثم تقديم القروض لكل طالبها بحيث تحويل ٨٠ % من القروض المنوحة الموجودة بالميزانية إلى مستثمرين في سوق رأسمال ففي النظريات السابقة كانت الخصوم هي مصدر السيولة لكن في هذه النظرية بنود الاصول هي مصدر السيولة و لقد أثبتت هذا النظرية النموذج فعاليته في دعم النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية^{١١}

Le modèle 'originate to distribute' (OTD) s'est imposé aux Etats-Unis, les banques n'ayant plus vocation à détenir en bilan les prêts qu'elles avaient initiés mais à les vendre

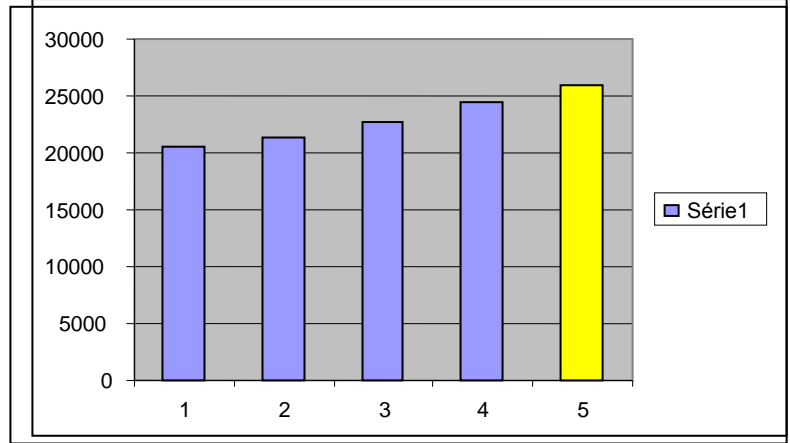
والجدول الموالي يبين حجم إصدار السندات الأمريكية. (الوحدة مليار دولار)

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
حجم إصدار السندات	٢٠٥٠٠	٢١٤٠٠	٢٢٧٠٠	٢٤٥٠٠	٢٦٠٠٠



المصدر: Patrick Artus, Jean-Paul Bethèze, Christian de Boissieu et Gunther

Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008
CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008p38
الشكل رقم (٠١): تطور حجم إصدار السندات.



المصدر: اعداد الطالب من الجدول رقم (٠٥) .

العمود الاصفر يبين حجم الأوراق المالية المصدرة في الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٧ ولقد صاحب التطور في أنشطة البورصات واتساع الأسواق المالية على المستوى العالمي تزايد التعامل في الأوراق المالية والمنتجات المستحدثة ،

مثل ABS/CDO/CDS أمريكية وسوف نشرح حسب تطور التوريق في أمريكا^{١٣}: usa:

١- مقومات نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها

تقوم هذه النظرية على آلية التوريق الذي ظهر في أمريكا حسب ٣ أشكال تاريخية :

١- le pass through الطريقة التقليدية في التوريق: méthode classique de titrisation التي ظهرت سنة ١٩٧٠ حيث يتم توريق القروض العقارية من المقرض الأصلي إلى مستثمرين جدد^{١٤} عن طريق وسيط يتمثل في شركات تسمى "الوسيلة ذات الغرض الخاص" Special Purpose Vehicle (S.V.P) التي تشتري الدين من الدائن الأصلي، وهو البنك عادة، ثم تصدر سندات جديدة تطرح للبيع مع انتقال الضمانات المصاحبة للدين الأصلي إلى السندات الجديدة. تسمى سندات رهنية^{١٥} Mortgage Backed Securities (MBS) تباع في السوق ويتم تسديد قيمة السندات حين حلول الآجال إلى حاملي سندات من خلال تمرير مدفوعات القروض المجمعة في القائمة. و يسمح التوريق للبنوك المنشئة للسندات بالحصول على إيراد من الأتعاب على أنشطتها لضمان التغطية دون ان تترك نفسها عرضة لمختلف الأخطار، لأنها تباع القروض التي تبرمها (originate-to-distribute) ، هذا الإيراد يذهب جزء كبير منه مكافآت للمديرين .

٢- Le Pay through الطريقة المحسنة للتوريق : La titrisation synthétique

هذه الطريقة ظهرت في عام ١٩٧٥ (Le Pay through) ، حيث يتم إصدار سندات الرهن العقاري (Mortgage Backed Bonds) ، و تتمثل في تحويل (توريق) القروض إلى واحد أو أكثر من المستثمرين مع تكوين محفظة لضمان المستحقات المالية للطوارئ ، مع تحمل شركات التأمين مختلف الخسائر والأخطار. هناك نوع آخر (ثالث) من السندات أنشئت في ١٩٨١ بضمان إضافي (les Pay through bonds) ٣

٣. Le Collateralized Mortgage Obligation الطريقة الحديثة في التوريق : السندات الرهنية المضمونة (CMO) Le Collateralized Mortgage Obligation (CMO)

ظهرت هذه الطريقة سنة ١٩٨٣ حيث يتم تجميع الديون (القروض العقارية) ثم تورق إلى عدة شرائح ، الشرائح الثلاثة الأولى تتفاوت في المدة (A.B.C) كما يلي :

- الشريحة A تستحق ما بين ٤ الى ٧ سنوات.
- الشريحة B تستحق ما بين ٧ الى ١٠ سنوات.
- الشريحة C تستحق ما بين ١٠ الى ١٥ سنة.

تتحصل الشرائح الثلاثة على الفائدة منذ نهاية السنة الأولى بينما تتحصل الشريحة الأولى على رأس مالها في نهاية المدة الخاصة بها ثم يتم تسديد رأس مال الشريحة الثانية ، و فيما بعد رأس مال الشريحة الثالثة. وفي ١٩٨٥ قامت Marine Midland Bank^{١٥} ولأول مرة بتوريق مجمل القروض التي تخص قروض شراء السيارات بمبلغ ٦٠ مليون دولار. وفي سنة ١٩٨٦ تم توريق مجمع قروض بطاقات الائتمان بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وسميت السندات الناتجة -ABS Asset Backed Securities ، و هي سندات خاصة بمحفظه من قروض شراء السيارات و قروض استهلاكية ومجمل بطاقات ائتمان و قروض الطلبة. وفي ١٩٨٧ قامت شركة الاستثمار دريكسال الأمريكية la société Drexel الغير موجودة حاليا (حلت) بإصدار التزامات الدين المضمون الهيكل عالي الدرجة CDO (نوع من السندات الهيكلية المستندة على قروض) بغرض تمويل شراء والاستحواذ على شركات اقتصادية.

تعريف CDO (Collateralized Debt Obligation) سندات دين مضمونة :

هي عبارة عن سندات مضمونة بمجموعه من الأصول تتمثل في غالب الأحيان من قروض بنكية ومن سندات عادية مصدرة من SPV وسيلة ذات الغرض الخاص (جهاز مكلف بالتوريق) والتي تشتري سندات collateralized bond obligation مصدر من شركات اقتصادية أو بنوك ، أو قروض بنكية collateralized loan obligation. إذن CDO عبارة عن سندات مستندة على محفظة متنوعة من الديون أي ديون غير متجانسة مما يجعله دين ذا جودة عالية ويتم عادة تجزئة CDO إلى ثلاث مقاطع (tranches) حسب الشكل ٢ التالي :



الشكل رقم ٢ : مخطط التوريق المحسن باستعمال شرائح CDO

المرحلة ١	تسليم محفظة القروض إلى الموزعين	المرحلة ٢	الوسيلة ذات الغرض الخاص تصدر شرائح CDO	المرحلة ٣	شراء الشرائح من طرف المستثمرين
-----------	---	-----------	--	-----------	---

المستثمرون

الوسيلة ذات الغرض
الخاص SPV

البنوك

الأصول محفظة القروض ١٠٠	الخصوم شرائح من ١٠٠ CDO
الشريحة (senior) : 85%	الشريحة (mezzanine) 10%
الشريحة (equity) : 5%	

المصدر : من إعداد الباحث

المقطع الأول : equity يمثل نسبة 5% من المجمع يتعرض هو الأول لنسبة من الخسارة إذا وقعت
المقطع الثاني : mezzanine يمثل نسبة 10% من المجمع يتعرض بدوره إلى الخسارة إذا لم يكفي
المقطع الأول. المقطع الثالث : senior يمثل نسبة 85% من المجمع يتعرض للخسارة إذا لم يكفي
المقطع الأول والثاني. وهذا ما يجعل المقطع الثالث عالي الجودة ويتحصل على تنقيط AAA أو
AA من هيئات التنقيط بينما يتحصل المقطع الثاني على A أو BB أما المقطع الأول غير مصنّف
، لكن بالنسبة للفوائد فإن المقطع الأول هو الذي يحصل على العائد الأعلى ثم الثاني اقل من
الأول ثم المقطع الثالث اقل من الثاني. بالنسبة للمدة عادة المقطع الثالث والثاني لا تتجاوز
سنوات أما المقطع الأول المدة غير محددة والفكرة كانت أن المقطع الأول يستحوذ عليه منشئ
السندات أما الثاني والثالث للمستثمرين لكن في الآونة الأخيرة ازداد الطلب على المقطع الأول
نظرا لعائده الأعلى. مما شجع SPV و وكالات تحديد المراتب إلى تصنيفه في دور توريق ثاني^{١٦}.
ومنذ ذلك التاريخ ما فتئ سوق السندات الناتجة من التوريق يزدهر. وحقق للولايات المتحدة
بفضله نمو سريعا .



النظرية العامة الجزائرية البنكية للتنمية الشاملة □

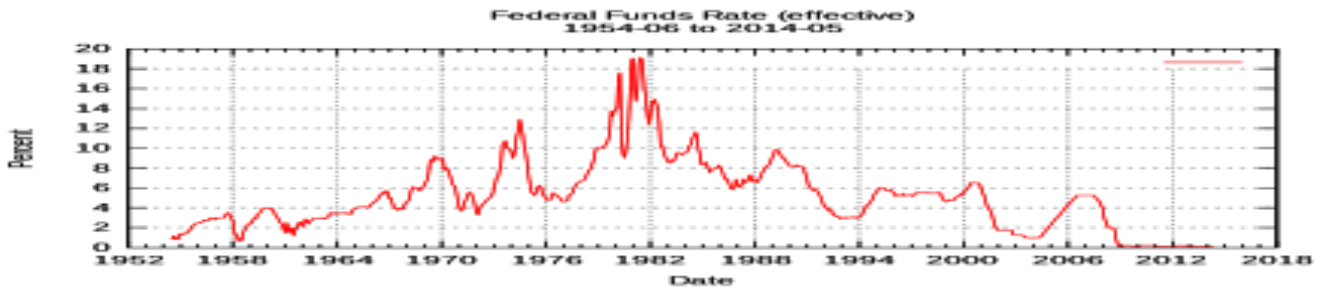
مقومات نظرية العامة للبنوك:

تقوم النظرية العامة الجزائرية للبنوك على عدة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي :

- بداية هذه النظرية كانت أولا مع محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام ١٩٦٣ في مصر عندما أنشئ ما سمي ببنوك الادخار المحلية، التي أسسها الدكتور أحمد النجار، واستمرت التجربة ثلاث سنوات. وبعد ذلك تم في مصر كذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي ونص قانون إنشائه لأول مرة على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا أو عطاء، واتسمت معاملاته بالنشاط الاجتماعي وليس المصرفي. وعلى مستوى رسمي ورد ذكر المصارف الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية منظمة الدول الإسلامية عام ١٩٧٢، الذي أوصى بضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٤ وياشر البنك نشاطه عام ١٩٧٧، غير أن هذا البنك يعد بنكا للحكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

- تقوم الفلسفة الأساسية التي يعتمد عليها الاحتياطي الفدرالي ضمان السيولة الكافية للبنوك العاملة، وقد تم تعميق هذه التجربة بصفة خاصة ابتداء من 1979 م، حيث تتم مراقبة التوسع النقدي بواسطة الاحتياطات البنكية، وأداته المفضلة للتأثير عليها هي سياسة السوق المفتوحة التي تتم بشكل غير مباشر عبر قناة معدل الفائدة قصير الأجل الذي يعتبر المتغير الأساسي الذي يعتمد عليه الاحتياطي الفدرالي في تسيير سياسته النقدية. وابتداء من تعيين بول فلقر Paul Volcke سنة ١٩٧٩ اتجه الاحتياطي الفدرالي إلى كبح التضخم عن طريق رفع معدل الفائدة إلى أن وصل سنة ١٩٨٢ في حدود ٢٠ % وما أن استلم آلان غرينسبان، الخبير الاقتصادي رئاسة مجلس المحافظين يوم ١١ أغسطس ١٩٨٧ اتجه الاحتياطي الفدرالي إلى ضخ مزيد من السيولة في النظام المصرفي والحفاظ على معدلات منخفضة للغاية طويلة للمساعدة في الانتعاش الاقتصادي وذلك حتى انتهاء ولايته في ٣١ كانون الثاني عام ٢٠٠٦. والشكل الموالي

الشكل: منحني معدل إعادة الخصم الفدرالي



المصدر : الاحتياطي الفدرالي



يوضح تطور معدل إعادة الخصم المعتمد من طرف الاحتياطي الفدرالي من سنة ١٩٥٢ إلى غاية ٢٠١٣ وما أن استلم بن بارنكي Ben Bernanke رئاسة المجلس المحافظين ابتداء من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣ واجها الاقتصاد الأمريكي والعالم بأسره أزمة مالية سنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩ كادت أن تهدم النظام المصرفي "risque de blocage total du marché interbancaire" خطر جفاف السيولة مابين البنوك جعلت الاحتياطي الفدرالي يقوم "injections de liquidité sur le marché interbancaire" ضخ السيولة مابين البنوك

"éviter le déclenchement d'une crise systémique" وهكذا سرعان ما رجع الهدوء إلى القطاع المالي المصرفي الأمريكي وأتيح للمواطنين الحصول على القروض من البنوك و دعم النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

- قرر الحكومات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة في مجال تقديم قروض بدون فائدة قصد حل مشكلة البطالة بل الاستفادة من تخصيص مبالغ خيالية لضمان منحة البطالة .

- قرر الحكومة الجزائرية بالاعتماد على معدل فائدة صفرية قصد إنشاء مؤسسات مصغرة مضمون نظرية العامة للبنوك

١- يعتمد البنك على رأسماله الذي يجيب أن يكون كبير أقصى ما يمكن ومفتوح طول السنة للاكتتاب بل يجيب تضمين المشاركة في رأسمال للحصول على القروض .

٢- عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا أو عطاء أي معدل الفائدة صفر .

٣- عند إبرام قرض لغرض ما (شراء سيارة، بطاقة اتمان، قرض طلبية، قرض عقاري.....) توزيع مبلغ القرض على المدة الكافية لأسترداد القرض ثم إضافة مدة اقل كمساهمة ومساعدة البنك لتقديم قرض آخر لزبون جديد.

٤- يحصل البنك على الإرباح مباشرة من المؤسسات الاقتصادية نظير تجنيد الزبائن اي تقديم القروض لهم ، وأيضا تقديم القروض قصيرة الأجل للمؤسسات الاقتصادية لتمكينها من الإنتاج

٥- الفكرة الأساسية التي يقوم عليها البنك هي :أقرضني كما أقرضتك كل خمس سنوات استردد القرض يضاف إليها سنة (مدة حسب امكانيات البنك) توظيف ودائع وهكذا يكون للبنك موارد إقراض جديدة .

الخاتمة :

إن نشاط البنوك التجارية يختلف من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي، و يمكن القول أن هناك عدة نظريات تناولت بالبحث و الدراسة و التفسير، وبوجهات نظر مختلفة، سلوكيات البنوك ومن خلال ما تم التطرق إليه الجانب النظري من البحث والجانب التطبيقي فقد تم التوصل إلى:



- إن البنك عندما يقدم قروض قصيرة الأجل فهو يطبق النظرية الأولى وعندما يقتني أوراق مالية معدة للبيع فهو يطبق النظرية الثانية وعندما يقدم قروض لمشروعات صناعية ذات دخل متوقع فهو يطبق النظرية الثالثة وعندما ينمي جانب الخصوم فهو يطبق النظرية الرابعة وعندما يقتني حصص في الشركات ويقدم المشورة فهو يطبق النظرية الخامسة وأخيراً إذا قام ببيع القروض التي أبرمها فهو يطبق النظرية السادسة
- قد حقق النموذج إبرام القروض ثم توزيعها نجاحات مميزة في البيئات التي طبق فيها ، أذ أن نجاح العديد من بلدان العالم في الاسواق المالية العالمية وفي تطورها الاقتصادي يعزى الى هذا التطبيق ويبين حالة التقدم التي تشهدها الدول الأكثر تقدماً .
- تتشابك في الاقتصاد مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك والتي تطبعها بطابع معين وربما أثرت على طبيعتها التنظيمية وعلى أنشطتها وخدماتها التي تقدمها إلى الجمهور وكما قد حصل في توجه المصارف التدرج في تطبيق النظريات .
- تعد البنوك أحد أنواع المؤسسات المالية الواسطة التي لها دور حيوي مهم في الاقتصاد من خلال مده بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة
- أن الواقع العملي يؤكد عدم وجود نظرية وحيدة جاهزة يمكن أن تصلح لكل الظروف زمانا ومكانا بوصفها إستراتيجية يمكن اعتمادها في إدارة أموال المصارف ويمكن أن تلبى كل الاحتياجات وفق صيغ تتلاءم مع ظروفها والمتغيرات التي تحيط باه وطبيعة الأهداف التي تتحرك من خلالها والموائمة بين هذه النظريات قد ينتج النظرية العامة للبنوك .

المراجع:

- ١- سيد الهواري ، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨ .
- ٢- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، ٢٠٠١ .
- ٣- عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد ، إدارة الائتمان، وائل للنشر، الأردن، ١٩٩٩ .
- ٤- مجلة التمويل و التنمية العدد ٢ المجلد ٤٥ ، جوان ٢٠٠٨ .
- ٥- مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٨ .
- ٦- Koch, Timoth, w. & Macdonald, S_Scott_ **Bank Management**_ The dryden press
.Harcourt College Publishers, 4th. ed. 2000, U.S.A
- ٧- Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. Rose, Peter S._ **Commercial Bank Management**-
1999, Singapore.



Patrick Artus, Jean-Paul Betbèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-
Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008
CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008
Athmane Bouazabia ,Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats-unis
référence à la titrisation des prêts immobiliers résidentiels,[en ligne] ,juin 2006, Master Finance
., Université LUMIÈRE LYON 2 paris 2008

١١- للإطلاع على المزيد انظر الملحق بمجلة التمويل و التنمية ص ١٠ العدد ٢ المجلد ٤٥
، جوان ٢٠٠٨.

١٢- Farida Kebri, la SRH émet 3 milliards d.a en obligations, le quotidien d'oran, P5, lundi -
14 juillet 2003.

١٣- منير ابراهيم هندي : الفكر الحديث في ادارة المخاطر - الهندسة المالية باستخدام التوريق
والمشتقات - الجزء الأول : التوريق ، الإسكندرية ، منشأ المعارف ، ٢٠٠٣ .

نبذة عن الأوراق المالية المضمونة بأصول (Asset Backed Scurities)، بورصتي القاهرة و
الإسكندرية، على

المسار:
<http://www.alexcham.org/PDF/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%B9%D9%86%20%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%82.pdf>
ص ٠٩ .

عبيد على أحمد الحجازي،" التوريق و مدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري"، دار النهضة
العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ١٠.

١ سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨، ص:٤.

٢ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،
مصر، ٢٠٠١، ص:١٣٨

٣ عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، ١٩٩٩، ص:١٠١.

٤ مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٨.

٥ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،
مصر، ٢٠٠١، ص:١٣٨

٦ عبد المعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، ١٩٩٩، ص:١٠١.

- ٧ مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٨.

□ Koch, Timoth, w. & Macdonald, S_Scott_ Bank Management_ The dryden press Harcourt College
Publishers, 4th. ed. 2000, U.S.A p 19

□ Rose, Peter S._ Commercial Bank Management _Irwin Mcgraw_Hill Inc. 4th. ed. 1999,
Singapore.p18



- Patrick Artus, Jean-Paul Bethèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p191□
- " مصطفى رشدي شيحة: الإقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٨.
- Patrick Artus, Jean-Paul Bethèze, Christian de Boissieu et Gunther Capelle-Blancard , LA CRISE DES SUBPRIMES Rapport n° 78 publié le 4 septembre 2008 CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE La Documentation française Paris, 2008 p101
- Athmane Bouazabia ,Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats-unis référence à la titrisation des prêts immobiliers résidentiels,[en ligne] ,juin 2006, Master Finance , Université LUMIÈRE LYON 2 paris 2008 <disponible : http://www.memoireonline.com/11/06/268/m_titrisation-france-etats-unis-prets-immobiliers-residentiels.html>(25/12/2008).P10
- ^{١٤} - (سندات خاصة بمحفظة من القروض العقارية)ويمكن أن تقسم إلى RMBS أو CMBS سندات Mortgage- Backed Securities قروض منازل وسكنات أو سندات قروض بناءات تجارية وصناعية .
- ^{١٥} Inza DOSSO Utilisation rationnelle des Collateralised Debt Obligation (CDO) [en ligne],juin2008 Université Laval—Québec-canada
- 2008,<disponible http://www.memoireonline.com/10/08/1592/m_utilisation-rationnelle-des-collateralised-debt-obligation-cdo1.html , (25/12/2008),P8
- ^{١٦} للإطلاع على المزيد انظر الملحق بمجلة التمويل و التنمية ص ١٠ العدد ٢ المجلد ٤٥، جوان ٢٠٠٨